

قانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠٢١

يربط موازنة الهيئة القومية للبريد

٢٠٢٢/٢٠٢١ للسنة المالية

بِاسْمِ الشَّعْبِ

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة القومية للبريد للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

بمبلغ ٥٧٣٧٩٦٦٠٠٠ جنيه (فقط وقفة سبعة وخمسون ملياراً وثلاثمائة وتسعة وسبعين مليوناً وستمائة وستون ألف جنيه) .

المادة الثانية

٢٠٢٢/٢٠٢١ فنادق و المصاريف للسنة المالية

بمبلغ ٢٨٠١٧٧٩٢٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وعشرون ملياراً وسبعيناً عشر مليوناً وسبعيناً واثنان وتسعون ألف جنيه) موزعة كالآتي :

أجور بمبلغ ٤١٥٢٢٤٩٠٠ جنية.

باقي التكاليف والمصروفات يبلغ ٢٣٨٦٥٥٤٣٠٠ جنية .

النادرة الثالثة

فقرات الإيرادات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بـ ٢٨٨٦٨١٠٠٠ جنية

(فقط وقدره ثمانية وعشرون ملياراً وثمانمائة وثمانية وستون مليوناً ومائة عشرة ألف جنيه) .

المادة الدراسية

فترة صافى ، بـ العام للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٨٥,٣١٨,٠٠٠ جنة

(المادة الخامسة)

قدر الاستثمارات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٢٨٥١١٥٥٠٠٠ جنيه (فقط و قدره ثمانية وعشرون ملياراً و خمسة وأحد عشر مليونا و خمسة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استثمارات استثمارية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٥٥١١٥٥٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٢٨٥١١٥٥٠٠٠ جنيه (فقط و قدره ثمانية وعشرون ملياراً و خمسة وأحد عشر مليونا و خمسة وخمسون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متعددة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستثمارات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يوليو ٢٠٢١

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون منقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذي القعده سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ٣٠ يونيو سنة ٢٠٢١ م) .

二〇二二年十一月